

# حلول مكافحة الفساد في تونس: شعبية أم أزمة حوكمة

## الحسابات السياسية تعمق محدودية استقلالية هيئات الرقابة وتنعش أنشطة التهرب الضريبي وغسل الأموال



بارونات تتحكم ودولة صامتة

**ليس من المستغرب أن يكون الاقتصاد التونسي في حالة غير جيدة فهو يواجه تحديات تهدد مسار الانتقال الديمقراطي**

تنبؤها في الظاهر ولا تفعل شيئاً في الباطن وهذه الأيدي المرتعشة لا يمكن لها أن تحل المشكلة.

وربما لا يقتصر التنفيذ الأمثل لإستراتيجية تونس بإيجاد مؤسسات بديلة عن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أو هيئة إضافية لمحاربتها، بل يقتضي الأمر في الأساس المزيد من تنفيذ القانون بشكل حازم وعادل بالتعاون مع المجتمع المدني والجهات الحكومية المعنية.

وفي حين يتحدث الجميع عن الحوكمة الرشيدة في إدارة الأموال العمومية، يظهر القصور الحكومي في تأخر معالجة ملفات فساد وتجاوزات متراكمة خلال سنوات لم يتم حلها إلا بضغط شعبي، حيث أسهمت بلاغات أغلبها مقدمة من أفراد في سرعة استجابة النيابة العمومية والقضاء وإدانة المتورطين وهذا ما اعتبره البعض شعوبية من قبل المسؤولين لتبرير بقائهم في السلطة وتلميع صورتهم أمام الرأي العام.

وقد يكون الإصلاح في النزوات القانونية والدستورية لبعض الهيئات المستقلة ضرورة ملحة لاستكمال المسار القانوني في تتبع المتهمين ضريبياً وإبعاد البلاد من دائرة الشكوك حول اعتبار مكانها ملائماً لغسل الأموال، فقد عانت تونس من هذه المشكلة طيلة عامين حينما وضعها الاتحاد الأوروبي ضمن قائمة الدول المتخلفة في مواجهة تلك الظواهر العابرة للحدود.

وبيّنا لم يتعرض الدستور التونسي لتعريف النزوات المعنوية والهيئات المستقلة بشكل واضح، تم إحداث هيئات كثيرة على امتداد العقد الماضي بصفة هيئات مستقلة للحد من الهيمنة والتدخل المباشر من السلطة التنفيذية، لكن طريقة تعيين رؤساء وأعضاء تلك الهيئات تشير إلى تدخل السلطة التنفيذية مع هذه الهيئات ما جعل استقلاليتها محل انتقاد من المختصين وحتى الرأي العام الذي يتابع بقلق ما يحصل.

ويشكل البطء في علاج أسباب الفساد نتيجة البيروقراطية وصعوبة النفاذ للمعلومة أحياناً، مواطن ضعف استغلها البعض في استسهال ارتكاب أعمال الفساد، إذ بقيت العقوبات الرادعة محدودة التطبيق فالكثير من الملفات المعروضة أمام القضاء لم يتم البت فيها حتى اليوم، ما يجعل الأمر برمته في دائرة الشكوك.

مزجة خاصة في غياب الرقابة من قبل الدولة، في الوقت الذي نصب فيه الترحيلات إلى توسيع نشاط المراهقات الموازية أكثر بعد أن باتت تمثل الأمل الوحيد للعاطلين وحتى الموظفين في بعض الأحيان، رغم تأثيرها بشكل غير مباشر على احتياطات البلاد من النقد الأجنبي.

ولا يمنع قانون الجرائم الإلكترونية، الذي صادق عليه حكومة يوسف الشاهد في شهر مايو 2018، ممارسة هذا النوع من المراهقات لأنه لم يذكر ذلك صراحة، ما يجعل من تعقب أموال المراهقات أمراً يبدو مستحيلاً. ومن هنا جاءت محاولة حكومة المشيشي لوضع حد لهذه الظاهرة. لكن من الصعب الحديث عن أنها مستتج لأن الأمر يتطلب وقتاً ومعرفة ذلك.

### حسابات سياسية

جميع المسؤولين في تونس يتعهدون بمكافحة الفساد ويتوعدون الفاسدين، لكن لا أحد تجرأ يوماً على استئصال المشكلة من جذورها أو على الأقل التقليل منها، فالطبقة السياسية

التي تحصل عليها شركات المراهقات في حال خسارة المراهقين. وهذا ما يدفع إلى ربط ذلك بمسألة التهرب الضريبي، الذي قدرته السلطات بأنه بلغ منذ 2011 وحتى 2018 إلى حدود 8.3 مليار دولار، وهي مستويات تنسجم مع تقديرات الخبراء، وبدأت فكرة إطلاق المسابقات الرياضية بشكل رسمي قبل عامين بعد التأكيد من أن سوق المراهقات الإقراضية غير محددة بقانون حتى اليوم، كما أن السوق السوداء شهدت ازدياداً ملحوظاً في السنوات الثماني الماضية. وتستقطب سوق المراهقات السوداء حوالي مليون تونسي من خلال العشرات من المواقع الإلكترونية الأجنبية المتخصصة في هذا المجال بحجم أموال يتجاوز نصف مليار دينار (قرابة 182 مليون دولار)، في حين تشير تقديرات إلى أن قرابة ألفي محل للمراهقات الرقمية غير المرخصة منتشرة في البلاد يتكون أغلبها من بضعة كمبيوترات يستعملها الزبائن للنفاد إلى مواقع المراهقات الرياضية. وفي الحقيقة أن انتشار شبكات المراهقات الإلكترونية في الخفاء ظاهرة

المرتبة 75 عالمياً، وهو نفس الترتيب لسنتي 2015 و2016، لكنها عادت وتقدمت في العام الماضي بنقطة واحدة. ولقد بررت وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار الدفع باتجاه خطوة إقرار ضرائب على المراهقات الرقمية إلى غياب نظام جبائي خاص بقطاع ألعاب الرهان على شبكة الإنترنت، لكنه في المقابل يثير الجدل حول توقيت إصداره. هل الأمر متعلق بخزينة الدولة الفارغة، وبالتالي العمل على خطوة تحسين تصنيفات تونس على المؤشرات الدولية أم أنه ورقة سياسية يمكن استخدامها وقت الضرورة؟

ومن الواضح أن هذا الأمر يأتي ضمن سياق المساعي المضنية للسلطات عبر إقرار حزمة من القرارات والتشريعات والقوانين، التي أصدرتها طيلة السنوات القليلة الماضية بهدف معرفة تحركات الأموال المشبوهة في العديد من القطاعات البعيدة عن أعين الرقابة، ومن بينها نوادي الرهان، والتي تشكل بؤرة لتبويض الأموال في البلاد. ولكن حتى الآن يصعب حصر حجم سوق المراهقات مع أن هناك قوانين تضبط قيمة الأرباح والضرائب وكيفية

مما منح تلك الدول مزيداً من الثقة بالنفس ووضعها في نطاق أمني حصين. ويقول المحلل البريطاني في شؤون الدفاع مايكل كلارك، إنه ما من شك أن حلف الناتو هو الحلف الأكبر الذي شهده العالم، لكنه اليوم مع أعضائه الثلاثين قد خسّر تقريباً نصف القوة التي كانت لديه عندما كان عدد أعضائه نصف ما هو عليه الآن.

ويبدل العاملون في مركز سايبير راينج التابع لحلف شمال الأطلسي في تالين جهوداً في مواجهة هذه التحديات. وتتلو قوات الدفاع الإستونية الإشراف على مبنى هذا المركز الذي سيجّ

بالأسلاك الشائكة وفرضت حوله حراسة مشددة. وتوفر غرف الخوادم في هذا المركز منصة لدورات حلف الأطلسي التدريبية في مجال الأمن السيبراني. ويقول رئيس قسم السياسة السيبرانية في وزارة الدفاع الإستونية ميكل تيك، إن الخبراء أعدوا بنية تحتية للعمل، ولكن ليس في إمكانهم التحكم بكيفية استخدام الناس للإنترنت في المنزل ولا بدرجة الأمان. وكشفت أن أحدث الهجمات الإلكترونية استهدفت قطاع الرعاية الصحية الإستوني ونظام التعريف الرقمي للهواتف المحمولة. واترت الجائحة أيضاً على عمل المراكز الإلكترونية نفسها، إذ تسببت بإلغاء دورات تدريبية ميدانية. إلا أن مركز الدفاع الإلكتروني التابع للحلف الأطلسي مرتبط

إلى الإقبال المتزايد على دورات الأمن السيبراني التي ينظمها عبر الإنترنت. وكانت قمة لندن بمثابة المنعرج الحاسم الذي كشف مدى صلابته حلف الناتو وتمسك الدول الأعضاء به بوحدها وسط أجواء متشجئة لاح أقفها حتى قبل أشهر عديدة من تجمع القادة في العاصمة البريطانية، حيث تساعل متابعو القمة عن مدى قدرته على إنقاذ من "الموت السريري" الذي تحدث عنه ماكرون.

تركت عملية مكافحة الفساد في تونس خلال السنوات العشر الأخيرة الكثير من علامات الاستفهام حول مدى قدرة الدولة على التصدي لهذه الظاهرة التي تشمل غسل الأموال والتهرب الضريبي، كونها مكلفة وتناجها تبدو أنها محدودة. هذا ما يدفع إلى إثارة أمر على درجة من الأهمية لفهم ما يحصل، وهو هل الحلول المطروحة شعبية من الطبقة السياسية لتحقيق بعض المكاسب أم هي محاولة جدية لتعزيز الحوكمة في إدارة أموال الدولة.

ضخماً على إنشاء مؤسسات جديدة مستحدثة للتصدي للجرائم الإلكترونية، التي تستنزف أموال الدولة الضعيفة اقتصادياً.

وهنا، لا بد من التوقف قليلاً عند أحد بنود مشروع قانون ميزانية العام المقبل، والتي كشفت عن بعض تفاصيله المتعلقة بحكومة هشام المشيشي، والمتعلق بتوظيف ضريبة تقدر بنحو 15 في المئة على المراهقات الرقمية بعد أن كانت هذه النقطة مشار جدل في الكواليس ولكن لم يستطع أحد من السياسيين، الذين تقلدوا مناصب حكومية من حلها وتعقب من يعملون فيها.

### قلق النظام المالي

صحيح أن ظواهر التهرب الضريبي والمحسوبة وغسل الأموال كانت تضرب مفاصل تونس - بن علي عبر دولة عميقة تدار من قبل لوبي بزعامة عائلته وأصحابه، أغرقت أجهزة الدولة في الفساد. لكن منذ 2011 أخذت بعدا آخر، فقد اغتتمت المافيات فرصة هشاشة الأوضاع وضعف تطبيق القانون لتؤسس دولة فاسدة متناقضة مع الشرعية.

ولذلك ليس من المستغرب أن يكون الاقتصاد التونسي في حالة غير جيدة، فهو يواجه مجموعة من التحديات الرئيسية التي تحتاج إلى حل. فعدم تلبية مطالب العدالة الاجتماعية وتزايد الفساد والمسار غير المستدام للاقتصاد الكلي كلها عوامل تهدد مسار الاستقرار. ولا يمكن الحديث بالطبع عن مكاسب سياسية في ظل صراعات لا حدود لها بين القوى السياسية الفاعلة في المشهد الجهنمي.

ويتفجر الجدل داخل مجتمع السياسيين، الذين لا ينفكون في البحث عن ملعب جديد للخصومات بين الفينة والأخرى، وهذه المرة اختاروا الشركات الخاصة للمراهقات، التي غزت البلاد، في ظل ازدهار نشاط المراهقات الرقمية الموازية بشكل غير مسبوق، رغم احتكار شركة واحدة منذ عقود لهذا النشاط. ويتتبع نشاط المؤسسات الرسمية يلاحظ أن تونس لم تحرز أي تقدم منذ الإطاحة بين علي في ترتيب مؤشر مركات الفساد، فقد تدهورت بشكل كبير في المركز 59 في عام 2010 إلى المركز 73 في العام المالي لنصف في العام 2012

رياض بوعزة  
كاتب وصحافي تونسي

تونس - تقف تونس اليوم أمام مشكلة معقدة لتحسين مؤشرات مكافحة الفساد، فلم يتمكن السياسيون ولا الحكومات المتعاقبة منذ 2011 من وضع أسس عملية واضحة لمحاصرة تسرب الأموال عبر القنوات غير الرسمية، والتي تزايدت بفعل أنشطة المراهقات السوداء نتيجة قيود الإغلاق والحالة الاجتماعية السائدة بسبب الوضع المادي السيء للدولة.

وتركزت جهود الأحزاب السياسية، والقوى التي ظهرت في المشهد عقب الإطاحة بالرئيس الراحل زين العابدين بن علي من مرحلة الانتقال إلى النظام الديمقراطي على التحديات السياسية بشكل أساسي وانشغلت بمعاركها للحصول على تأييد من قبل الرأي العام. ومع أن الارتباك الحاصل في إدارة الدولة والأداء غير الإيجابي في الكثير من المراحل كلفا الكثير من الوقت والجهد، لكن تونس تمكنت نسبياً من تثبيت بعض أسس المكتسبات الديمقراطية رغم التحديات المتصلة بالاستقطاب السياسي حول الهوية والقضايا الدينية، وصعود وتزايد انعدام الأمان جراء الهجمات التي شنتها جماعات متطرفة، وحتى خيبة الأمل العامة الناخبين من النخب السياسية القائمة.

**تونس تدهورت بـ15 مركزاً في ترتيب مؤشر مركات الفساد منذ 2011 ما يعني أن جهود مكافحة الفساد ضلت الطريق**

ولكن بعض المكتسبات التي يمكن ملاحظتها على الصعيد السياسي جاءت على حساب انتكاسات اقتصادية، فخلال السنوات العشر الأخيرة، تم رصد تأخر كبير في معالجة ملفات فساد كثيرة رغم كلفة الجهود الحثيثة، ما يمثل دلالة على محدودية جدوى إستراتيجية مكافحة الفساد المعتمدة، والتي تطلب إتقانا

## لماذا يخشى الناتو الإقبال الكثيف على العمل عن بعد

ومن بين هذه الدورات مكافحة هجوم من الروبوتات والموارد التشغيلية في مواجهة التهديد السيبراني وكيفية درء الهجمات والدفاع عن أنظمة تكنولوجيا المعلومات، ويسعى المركز إلى بلوغ عتبة العشرة آلاف دورة تدريبية بحلول نهاية عام 2020.

واجه الناتو في قمته السبعين بلندن في ديسمبر الماضي، والتي حضرها 29 من قادة الدول الأعضاء، الكثير من التحديات الهادفة لراب الصدع بين مجموعة من الدول الأعضاء نتيجة التناقض الكلامي خاصة بين الولايات المتحدة وتركيا وفرنسا، خاصة بعدما انتقد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وضع الحلف بوصفه أنه في وضع "موت سريري".

كما طرحت أيضاً ملفات شائكة أخرى يبقى أهمها المتعلق بالتوزيع غير العادل لآعباء الإنفاق الدفاعي داخل الحلف، علاوة على خروج القمة ببيان أجمع في سابقة على وجوب تصنيف الصين عدواً جديداً.

وكانت قمة لندن بمثابة المنعرج الحاسم الذي كشف مدى صلابته حلف الناتو وتمسك الدول الأعضاء به بوحدها وسط أجواء متشجئة لاح أقفها حتى قبل أشهر عديدة من تجمع القادة في العاصمة البريطانية، حيث تساعل متابعو القمة عن مدى قدرته على إنقاذ من "الموت السريري" الذي تحدث عنه ماكرون.

ويحتفظ حلف الناتو في إستونيا بخليتين إلكترونيتين استخدمتهما قبل أكثر من عقد في أعقاب سلسلة من الهجمات الإلكترونية كان مصدرها روسيا المجاورة، وذلك بعد أن أظهر استطلاع على مستوى أوروبا في شهر سبتمبر الماضي، أن نحو ثلث الموظفين يعملون من المنزل.

ولم يخف مدير مركز التميز للدفاع الإلكتروني التعاوني التابع للحلف، جاك تارين، مخاوفه من ذلك، حيث قال لوكالة الصحافة الفرنسية إن "الإقبال واسع النطاق على العمل عن بعد اجتاح جواسيس ولصوصاً ومجرمين".

أن زيادة كمية المعلومات المتدفقة بين خوادم المؤسسات والشبكات المنزلية تتسبب بتحديات جديدة لأصحاب العمل. ويبدو أن الحلف أمام حتمية اعتماد نهج مختلف للتصدي للهجمات الإلكترونية المحتملة، لأن مواجهة التحديات الجديدة أمر معقد ويتطلب الكثير من الإمكانيات، إذ لا يمكن رؤية سوى جزء بسيط من المشكلة، بحسب تارين، في ظل المساعي إلى تقييم مدى النشاط الخبيث في الفضاء الإلكتروني المزدهم في عصر كوفيد - 19.

ويلعب حلف شمال الأطلسي بصفتيه الدبلوماسية والعسكرية منذ نشأته أدواراً هامة ومحورية في الكثير من القضايا ومنها دفعه لترسيخ الديمقراطية الحديثة في أوروبا، سواء كانت تلك التي في البلطيق أو البلقان،

بروكسل - لم تخرج روسيا والصين من دائرة الاتهامات الغربية التي باتت عنوان الصراعات في السنوات الأخيرة، ويبدو أن حلف شمال الأطلسي (الناتو)، على وجه التحديد، على موعد مع جولة جديدة من "حرب باردة ثانية" باتت أسلحتها تعمل خلف الكواليس من خلال منصات رقمية باتت مجهولة بالنسبة للدول الأوروبية والولايات المتحدة.

جاك تارين  
النبطية الرقمي زمن  
الولبة اجتذب جواسيس  
ولصوصاً ومجرمين

وعندما صرحت كاي بيلي هتشيون السفيرة الأميركية لدى حلف شمال الأطلسي خلال مؤتمر صحافي في فبراير الماضي، بأن "جميع دول الناتو دون استثناء، تعرضت لهجمات إلكترونية متنوعة من روسيا والصين"، بات يفهم أن المعسكرين على شفا مواجهة من نوع جديد تزداد حدتها يوماً ولا يمكن لأحد التنبؤ كيف ستنتهي.

واللافت أن الأمر بات جدياً، حيث يحذر خبراء إلكترونيون في الحلف من أن التزايد في عدد العاملين عن بعد في كل أنحاء العالم على خلفية تفشي جائحة كوفيد - 19، يضاعف من مخاطر التعرض لهجمات إلكترونية.